الأمم المتحدة

A/75/324

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 75 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

تقرير المحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمين العام

تتضمن هذه الوثيقة التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2020/2019، المقدم إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، والفقرة 28 من قرار الجمعية العامة 6/74.

* A/75/150.

180920 150920 20-11052 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أنشطتها في الفترة 2019-2020

موجز

أحرزت المحكمة الجنائية الدولية تقدما هاما في أنشطتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من التحديات العملية التي ولّدتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فنظرت في أكثر من 10 قضايا في مراحل مختلفة من الإجراءات القضائية. ومن بين التطورات البارزة، صدر حكم على متهم واحد؛ واختُتمت جلسات محاكمة واحدة؛ وبدأت محاكمة واحدة؛ واعتُمدت التهم الموجهة إلى متهمَيْن اثنين؛ وأحيل إلى المحكمة أحد المشتبه فيهم الذي لا يزال أول أمر صدر بالقبض عليه معلقا منذ أكثر من 13 عاما؛ وأُذِن بفتح تحقيقين جديدين؛ وتلقت المدعية العامة إحالة لحالة واحدة.

وقد باشرت المحكمة، منذ إنشائها، النظر في 27 قضية يحاكَم فيها 45 مشتبها فيه أو متهما. وقد فتحت تحقيقات في 13 حالة: أفغانستان، وأوغندا، وبنغلاديش/ميانمار، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى - الحالتان الأولى والثانية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، ودارفور (السودان)، وكوت ديفوار، وكينيا، وليبيا، ومالي.

وقد حُكم على بوسكو نتاغاندا بالسجن لمدة 30 عاماً عقب إدانته في وقت سابق في خمس تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية و 13 تهمة بارتكاب جرائم حرب في إيتوري، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في عامي 2002 و 2003. وقد تم استئناف الإدانة والحكم.

واستمعت الدائرة الابتدائية التاسعة إلى الإفادات الختامية في محاكمة دومينيك أونغوين في 70 تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم أنها ارتكبت في شمال أوغندا في الفترة من 2002 إلى 2005. وتجري الدائرة مداولات وسوف تصدر حكمها في الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى - الحالة الثانية، اعتمدت الدائرة التمهيدية الثانية التهم المتعلقة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب الموجّهة إلى ألفريد ييكاتوم وباتريس إدوارد نغايسونا بسبب أفعال يُزعم أنها ارتكبت في عامي 2013 و 2014. ومن المقرر أن تبدأ محاكمتهما في 9 شباط/فبراير 2021.

وفيما يتعلق بالحالة في دارفور، فقد نُقل علي محمد علي عبد الرحمن، الذي يُزعم أنه أحد كبار قادة ميليشيات الجنجويد، إلى عهدة المحكمة بعد أن سلم نفسه. ومن المقرر أن تبدأ في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 جلسة اعتماد التهم المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي يُزعم أنها ارتكبت في عامي 2003 و 2004.

وبدأت محاكمة الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب يُزعم وقوعها في عامي 2012 و 2013 في تمبكتو، بالبيان الافتتاحي الذي أدلت به المدعية العامة. ومن المقرر أن يبدأ تقديم الأدلة في 8 أيلول/سبتمبر 2020.

وفيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، وجدت دائرة الاستئناف أن قرار الدائرة التمهيدية الثانية برفض الإذن بإجراء تحقيق مشوب بغلط، ووافقت على طلب المدعية العامة الإذن بإجراء تحقيق. وفي وقت لاحق، طلبت حكومة أفغانستان، عملا بالمادة 18 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المدعية

العامة أن تتنازل عن التحقيق مع رعاياها أو مع غيرهم في حدود ولايتها القضـــائية. وتنظر المدعية العامة حاليا فيما إذا كان للمعلومات التي قدمتها حكومة أفغانستان تأثير على التحقيق الذي تعتزم إجراءه.

وأذنـت الـدائرة التمهيـديـة الثـالثـة للمـدعيـة العـامـة بـالشـــروع في التحقيق في الحـالـة في بنغلاديش/ميانمار، حيث خلصـــت إلى أنه يجوز للمحكمة أن تمارس الولاية القضـــائية الإقليمية إذا ارتُكب عنصـر واحد على الأقل من عناصـر الجريمة ضـمن منطقة اختصـاص المحكمة أو ارتكب جزء من تلك الجريمة على أراضي دولة طرف في النظام الأساسي.

وظلت المحكمة تحظى بتعاون قَيِّم ومُقَدَّر للغاية مع الأمم المتحدة، قُدم على أســـاس اســـترداد التكاليف، بشأن طائفة واسعة من المسائل، من بينها على وجه الخصوص المساعدة التنفيذية في الميدان. ولا يزال التعاون والمساعدة والدعم من الدول الأطراف والدول الأخرى أمرا أساسيا أيضا لعمليات المحكمة، لا سـيما بالنظر إلى التهديدات والهجمات غير المسـبوقة التي اسـتهدفت المحكمة واسـتقلاليتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ولا تزال طلبات الاعتقال والتسليم الصادرة عن المحكمة معلقة ضد 14 فردا:

(أ) جمهورية الكونغو الديمقراطية: سيلفستر موداكوموراً، منذ عام 2012[أ]؛

(ب) أوغندا: جوزيف كوني وفينسنت أوتّي، منذ عام 2005؛

(ج) دارفور: أحمد هارون، منذ عام 2007؛ وعمر البشـــير، منذ عامي 2009 و 2010؛ وعبد الرحيم محمد حسين، منذ عام 2012؛ وعبد الله باندا، منذ عام 2014؛

(د) كينيا: والتر باراسا، منذ عام 2013؛ وبول غيشيرو وفيليب كيبكويش بيت، منذ عام 2015؛

(هـ) ليبيا: سـيف الإسـلام القذافي، منذ عام 2011؛ والتهامي محمد خالد، منذ عام 2013؛ ومحمود مصطفى بوسيف الورفلي، منذ عام 2017؛

(و) كوت ديفوار: سيمون غباغبو، منذ عام 2012.

وتدعو المحكمة الدول الأطراف وغيرها إلى تقديم ما يلزم من تعاون ومســـاعدة من أجل إلقاء القبض عليهم وتسليمهم إلى المحكمة.

(أ) المحكمة بصدد التحقق من وفاة السيد موداكوموراً المبلغ عنها في عام 2019، في انتظار اتخاذ خطوات أخرى بشأن مركزه.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ثانيا – آخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء 5

ألف – الحالات والقضايا 5

بـاء – الدراسات الأولية 13

ثالثا – التعاون الدولي 16

ألف – التعاون مع الأمم المتحدة 16

بـاء – التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والمساعدة المقدمة من هذه الأطراف . 18

رابعا – التطورات المؤسسية 20

ألف – المسائل المتعلقة بالمعاهدة 20

بـاء – الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا 21

جيم – تأثير مرض فيروس كورونا على العمليات 21

خامسا – الخلاصة 22

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 تموز/يوليه 2020، وهو مقدَّم إلى الجمعية العامة وفقا للمادة 6 من اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (انظر A/58/874، المرفق، و A/58/874/Add.1). وتتوافر معلومات تفصيلية عن أنشطة المحكمة على موقعها الشبكي[1].

ثانيا - آخر المستجدات فيما يتعلق بالأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء

ألف - الحالات والقضايا

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك أكثر من 000 11 ضحية في قضايا تنظر فيها المحكمة. وتلقت المحكمة أكثر من 000 2 استمارة جديدة لطلبات الضحايا، منها 882 استمارة في قضية *الحسن* وأكثر من 200 1 استمارة في *قضية بيكاتووم ونغايسونا*. وقد ورد إجمالا 609 استمارات لطلب جبر الضرر في إجراءات جبر الضرر في قضيتي *المهدي ولوبانغا*. وتلقت المحكمة أيضا معلومات متابعة بشأن 587 طلبا من الطلبات القائمة. وفي الإجراءات المتعلقة بطلب المدعية العامة فتح تحقيق في الحالة في بنغلاديش/ميانمار، ورد أكثر من 700 استمارة تمثيل، باسم عدة آلاف من الأفراد، أعرب فيها الضحايا عن آرائهم وشواغلهم بشأن إمكانية فتح تحقيق.

1 - الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديلو

3 - بعد أن قضى السيد لوبانغا مدة عقوبته كاملة، أُطلق سراحه في 15 آذار/مارس 2020.

4 - وواصلت الدائرة الابتدائية الثانية النظر في خطط تنفيذ التعويضات الجماعية الرمزية والتعويضات الجماعية القائمة على الخدمات، التي تمت الموافقة عليها في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2016 و 6 نيسان/أبريل 2017 على التوالي.

المدعي العام ضد جيرمين كاتانغا

5 - تواصل الدائرة الابتدائية الثانية النظر في تنفيذ أمرها المتعلق بدفع تعويضات جبر الضرر الصادر في 24 آذار/مارس 2017.

المدعي العام ضد بوسكو نتاغاندا

6 - عقب إدانة السيد نتاغاندا في 5 تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية و 13 تهمة بارتكاب جرائم حرب في 8 تموز/يوليه 2019، تلقت الدائرة الابتدائية السادسة دفوعا من الأطراف والمشاركين، واستمعت إلى الشهود وقبلت بأدلة فيما يتعلق بالحكم المحتمل، وعقدت جلسة بشأن القضية في الفترة من 17 إلى

(1) www.icc-cpi.int.

20 أيلول/سبتمبر 2019. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، حُكم على السيد نتاغاندا بالسجن لمدة 30 عاماً. ولا تزال جميع إجراءات جبر الضرر جارية.

7 - واستأنف السيد نتاغاندا حكم الدائرة الابتدائية السادسة الذي أدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وكذلك القرار المتعلق بالحكم، وطعنت المدعية العامة في جزء محدود من حكم الإدانة. ولا تزال هذه الاستئنافات معلقة.

(ب) التحقيقات

8 - أوفد مكتب المدعية العامة ثلاث بعثات تحقيق إلى بلدين، وواصل العمل مع السلطات الوطنية ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك لتأمين التعاون في سياق الإجراءات الجارية وتشجيع الإجراءات الوطنية.

2 - الحالة في أوغندا

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد دومينيك أونغوين

9 - اختتمت الدائرة الابتدائية التاسعة الاستماع إلى شهادات جميع الشهود الذين استدعاهم الدفاع وأعلنت اختتام تقديم الأدلة في كانون الأول/ديسمبر 2019. واستمعت الدائرة إلى البيانات الختامية التي أدلى بها الادعاء والممثلون القانونيون للضحايا والدفاع في الفترة من 10 إلى 12 آذار/مارس 2020. وتجرى الدائرة مداولات.

(ب) التحقيقات

10 - واصل مكتب المدعية العامة تشجيع الإجراءات الوطنية المتعلقة بطرفي النزاع.

11 - وخلال الفترة الممتدة من 17 حتى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أوفد مكتب المدعية العامة وقلم المحكمة بعثة توعية مشتركة إلى أوغندا اجتمعت بأفراد من المجتمعات المحلية المتضررة في المنطقة الشمالية، كان من بينهم مسؤولون محليون وقادة فكريون ودينيون وممثلون لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات إعلامية.

3 - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى - الأولى والثانية

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد جان - بيير بيمبا غومبو

12 - في 18 أيار/مايو 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية مطالبة السيد بيمبا بالحصول على تعويض بمبلغ لا يقل عن 68,6 مليون يورو، أو، بدلا من ذلك، ما لا يقل عن 42,4 مليون يورو، نتيجة لإلغاء دائرة الاستئناف حكم إدانته. وفي 25 أيار/مايو 2020، طلب السيد بيمبا الإذن باستئناف قرار الدائرة التمهيدية الثانية.

المدعي العام ضد جان - بيير بيمبا غومبو، وإيميه كيلولو موسامبا، وجان - جاك مانغندا كابونغو، وفيديل بابالا واندو، ونارسيس أريدو

13 - في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في استئناف السيد بيمبا ضد قرار إعادة إصدار الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية السابعة، بعد أن استمعت إلى مرافعات شفوية من الطرفين في 4 أيلول/سبتمبر 2019. وأكّدت الدائرة قرار الحكم على السيد بيمبا بالسجن لمدة سنة واحدة وفرض غرامة عليه بمبلغ 000 300 يورو.

المدعي العام ضد ألفريد يكاتوم وباتريس - إدوار نغايسونا

14 - في الفترة من 19 أيلول/سبتمبر إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت الدائرة التمهيدية الثانية جلسة لاعتماد التهم في القضية المرفوعة ضد السيدين يكاتوم ونغايسونا. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمدت الدائرة التهم الموجهة إلى السيد يكاتوم كليا (21 تهمة) وإلى السيد نغايسونا جزئيا (33 تهمة) وأحالتهما على المحاكمة. ووجدت الدائرة أن هناك أسباباً جوهرية تدعو إلى الاعتقاد بأن السيدين يكاتوم ونغايسونا مسؤولان عن عدد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يُزعم أنها ارتكبت في مواقع مختلفة في جمهورية أفريقيا الوسطى في عامي 2013 و 2014.

15 - وفي 11 آذار/مارس 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الثانية طلب المدعية العامة إعادة النظر في القرار المتعلق باعتماد التهم، أو، بدلا من ذلك، الإذن باستئناف هذا القرار. وفي 14 أيار/مايو و 1 حزيران/يونيه، رفضت الدائرة طلبات المدعية العامة بتعديل قرار اعتماد التهم، ورفضت في 19 حزيران/يونيه طلبات المدعية العامة بالإذن باستئناف القرارين.

16 - ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في 9 شباط/فبراير 2021 أمام الدائرة الابتدائية الخامسة. وهناك استئناف معلّق ضد قرار الدائرة الذي خلص إلى مقبولية القضية.

(ب) *التحقيقات*

17 - أثناء التحضير لمحاكمة السيد يكاتوم والسيد نغايسونا، أوفد مكتب المدعية العامة 58 بعثة إلى تسعة بلدان فيما يتعلق بتحقيقاته الجارية في طرفي النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز على الجرائم المرتكبة منذ 1 آب/أغسطس 2012. وظل الحفاظ على التعاون مع سلطات الدولة ومواصلة تعزيزه، وتعزيز وإدامة التعاون من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وعدة كيانات ووكالات تابعة للأمم المتحدة، فضلا عن البلدان المجاورة، من الأولويات.

18 - وواصل مكتب المدعية العامة رصد وتشجيع الإجراءات الجنائية الوطنية، فضلا عن التعاون وتبادل الخبرات مع الجهات القضائية الوطنية الفاعلة، بما فيها المحكمة الجنائية الخاصة.

4 - الحالة في دارفور

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد علي محمد علي عبد الرحمن

19 - نُقل السيد عبد الرحمن (المشار إليه سابقا في وثائق المحكمة الجنائية الدولية باسم "علي قشيب")، الذي يُزعم أنه زعيم قبيلة، وعضو في قوات الدفاع الشعبي وأحد كبار قادة ميليشيات الجنجويد، إلى عهدة المحكمة في 9 حزيران/يونيه 2020 بعد أن سلم نفسه في جمهورية أفريقيا الوسطى. وصدر أول أمر بالقبض عليه في 27 نيسان/أبريل 2007 استنادا إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأنه مسؤول عن 51 تهمة تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في كودوم وبنديسي وموكجار وأروالا والمناطق المحيطة بها في الفترة من آب/أغسطس 2003 إلى آذار/مارس 2004. وفي 11 حزيران/يونيه 2020، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية النسخة المنقحة العلنية لثاني أمر بالقبض على السيد عبد الرحمن صدر استنادا إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنه مسؤول عن ثلاث تهم أخرى تتعلق بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في دليج والمناطق المحيطة بها في الفقرة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2004 أو حوالي ذلك التاريخ.

20 - وفي 12 حزيران/يونيه 2020، فصلت الدائرة التمهيدية الثانية قضية السيد عبد الرحمن عن قضية أحمد محمد هارون، لأن أمر إلقاء القبض الصادر بحق هذا الأخير لم تُنفذ. وفي 15 حزيران/يونيه، مَثُل السيد عبد الرحمن لأول مرة أمام القاضي المنفرد للدائرة التمهيدية الثانية. ومن المقرر أن تبدأ جلسة اعتماد التهم في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020.

المدعي العام ضد عبد الله باندا أباكاير نورين

21 - في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت الدائرة الابتدائية الرابعة جلسة تحضيرية بصفة طرف ثالث في الدعوى مع الدفاع والادعاء وقلم المحكمة بشأن وضع القضية وسبيل المضي قدما. وعقب عقد الجلسة التحضيرية، أمرت الدائرة بتقديم دفوع إضافية من جانب الأطراف، بما في ذلك، بالأغلبية، بشأن مسألة المحاكمات الغيابية. وتلقت الدائرة بعد ذلك هذه الدفوع من الدفاع والادعاء، وأذنت، بالأغلبية، للضحايا المشاركين في الإجراءات بتقديم دفوع بشأن المسألة نفسها، وردت في 10 حزيران/يونيه 2020.

(ب) التحقيقات

22 - أوفد مكتب المدعية العامة ثماني بعثات إلى سبعة بلدان لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود. وكما أبرز آخر تقرير قدمته المدعية العامة عن الحالة في دارفور إلى مجلس الأمن، بتاريخ 10 حزيران/يونيه 2020، واصل المكتب إحراز تقدم هام في جمع الأدلة لتعزيز القضايا القائمة، وإن واجهت ذلك تحديات تتعلق بالموارد والتعاون. ونظرا لنقل السيد عبد الرحمن مؤخرا إلى عهدة المحكمة، فإن التعاون المناسب التوقيت والفعال من جانب السودان فيما يتعلق بتنفيذ ما تبقى من أوامر معلّقة بإلقاء القبض، فضلا عن التمكين من استئناف الوصول إلى إقليمه، أمر بالغ الأهمية لكي يتسنى للمكتب إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية مستقلة ونزيهة.

5 - الحالة في كينيا

التحقيقات

23 - واصل مكتب المدعية العامة التشجيع على تسليم الأفراد الصادرة بحقهم أوامر بإلقاء القبض لارتكاب جرائم مخلة بإقامة العدل في إطار المادة 70 من نظام روما الأساسي. وظل مكتب المدعية العامة يتلقى معلومات بشأن الارتكاب المزعوم للجرائم ضد الإنسانية أثناء أحداث العنف التي أعقبت الانتخابات في الفترة 2007-2008.

6 - الحالة في ليبيا

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد سيف الإسلام القذافي

24 - في 11 و 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019، عقدت دائرة الاستئناف جلسة بشأن طعن السيد القذافي في قرار الدائرة الابتدائية الأولى برفض طعنه في مقبولية الدعوى المرفوعة ضده، الذي أثاره على أساس أنه سبق أن أدين وحكم عليه من قبل محكمة ليبية وصدر بحقه عفو في وقت لاحق. وفي 9 آذار/مارس 2020، أكدت دائرة الاستئناف رفض الدائرة التمهيدية الأولى للطعن في المقبولية.

(ب) التحقيقات

25 - أوفد مكتب المدعية العامة 21 بعثة إلى تسعة بلدان لجمع الأدلة وإجراء مقابلات مع الشهود بشأن الجرائم التي يُزعم أن جميع أطراف النزاع ارتكبتها. وكما أبرز المكتب في تقاريره المقدمة عن ليبيا إلى مجلس الأمن، وآخرها 5 أيار/مايو 2020، واصل المكتب جهوده المبذولة للمضي قدما في التحقيقات المتعلقة بالحالات القائمة والحالات الجديدة المحتملة، ولدعوة الدول وأصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم لضمان تنفيذ الأوامر المعلقة بإلقاء القبض. وتلقى المكتب، في إطار أنشطة التحقيق التي يضطلع بها، تعاونا وثيقا من الدول الأطراف ذات الصلة، ومن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومن منظمات دولية أخرى.

7- الحالة في كوت ديفوار

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه

26 - وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، طعنت المدعية العامة في قرار الدائرة الابتدائية الأولى بتبرئة السيد غباغبو والسيد بليه غوديه من الجرائم ضد الإنسانية التي اتهما بارتكابها. وعُقدت جلسة بشأن هذه المسألة في الفترة من 22 إلى 24 حزيران/يونيه 2020، وذلك جزئياً عن طريق التداول بالفيديو بسبب القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يزال الاستئناف معلقا.

27 - وفي ضوء الطلبات التي قدمها الدفاع وجلسة ذات صلة عُقدت في 6 شباط/فبراير 2020، قررت دائرة الاستئناف في 28 أيار/مايو 2020 إلغاء عدد من الشروط المرتبطة بالإفراج عن السيد غباغبو والسيد بليه غوديه.

(ب) التحقيقات

28 - أوفد مكتب المدعية العامة 14 بعثة إلى خمسة بلدان. وبعد أن أكمل المكتب تقديم أدلة الادعاء في شباط/فبراير 2018 فيما يتعلق بقضية لوران غباغبو وتشارلز بليه غوديه، واصل جمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم المزعومة التي ارتكبتها الأطراف الأخرى المعنية.

8 - الحالة في مالي

(أ) الإجراءات القضائية

المدعي العام ضد أحمد الفقي المهدي

29 - بعد إدانة السيد المهدي بجريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على معالم تاريخية ومبان مخصصة لطقوس دينية في تمبكتو، أصدرت الدائرة الابتدائية الثامنة أمرها بشأن تعويضات جبر الضرر في أغسطس 2017، حيث قررت أن الضرر الذي لحق بالمباني المحمية، وكذلك الضرر الاقتصادي والمعنوي، ترتبت عليه مسؤولية قدرها 2,7 مليون يورو. وفي آذار/مارس 2019، أقرت الدائرة النسخة المحدثة من خطة تنفيذ تعويضات جبر الضرر الخاصة بالصندوق الاستئماني لصالح الضحايا، واستمر التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المدعي العام ضد الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد أغ محمود

30 - في 27 أيلول/سبتمبر 2019، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى طعن السيد الحسن في مقبولية الدعوى، حيث وجدت أن الدعوى ضده كانت خطيرة بما يكفي لتبرير اتخاذ المحكمة مزيداً من الإجراءات. وعقب طعن قدمه السيد الحسن في هذا القرار، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في 19 شباط/فبراير 2020، الذي أيدت فيه قرار الدائرة التمهيدية الأولى بأن القضية مقبولة.

31 - وفي 30 أيلول/سبتمبر 2019، اعتمدت الدائرة التمهيدية الأولى التهم الموجهة إلى السيد الحسن وأحالته إلى المحاكمة، حيث وجدت أن هناك أسباباً جوهرية للاعتقاد بأن السيد الحسن كان مسؤولاً عن عدد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في تمبكتو في الفترة بين 1 نيسان/أبريل 2012 و 28 كانون الثاني/يناير 2013. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، رفضت الدائرة طلب السيد الحسن الإذن باستئناف هذا القرار.

32 - وفي 21 شباط/فبراير 2020، رفضت الدائرة التمهيدية الأولى جزأين من طلب المدعية العامة تصحيح وتعديل قرار اعتماد التهم. وفي 23 نيسان/أبريل، وافقت الدائرة جزئيا على طلب المدعية العامة، ونتيجة لذلك، عدلت بعض التهم الموجهة إلى السيد الحسن. وفي 22 حزيران/يونيه، رفضت الدائرة طلب السيد الحسن الإذن باستئناف القرار الأخير.

33 - وبدأت المحاكمة في 14 تموز/يوليه 2020 أمام الدائرة الابتدائية العاشرة ببيان افتتاحي أدلت به المدعية العامة. ومن المقرر أن يبدأ تقديم الأدلة من جانب الادعاء في 8 أيلول/سبتمبر 2020.

(ب) التحقيقات

34 - أوفد مكتب المدعية العامة 23 بعثة إلى أربعة بلدان للتحقيق في جرائم يُدَّعى ارتكابها بشأن هذه الحالة. وظل المكتب يحظى بالتعاون من جانب السلطات الوطنية وجهات أخرى، من بينها كيانات تابعة للأمم المتحدة، وخاصة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

9 - الحالة في جورجيا

التحقيقات

35 - أوفد مكتب المدعية العامة 19 بعثة تحقيق إلى ثمانية بلدان. ويواصل المكتب مناشدة جميع الأطراف التعاون مع تحقيقاته، بما فيها الاتحاد الروسي والسلطات الفعلية في أوسيتيا الجنوبية، وذلك من أجل تحقيق العدالة للضحايا من جميع أطراف النزاع.

10 - الحالة في بوروندي

التحقيقات

36 - أوفد مكتب المدعية العامة 16 بعثة إلى ستة بلدان للتحقيق في الجرائم التي يُدَّعى ارتكابها في إطار الحالة في بوروندي، وكذلك لتعزيز شبكات التعاون.

11 - الحالة في أفغانستان

(أ) الإجراءات القضائية

37 - عقدت دائرة الاستئناف جلسة في الفترة من 4 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 بشأن طعون المدعية العامة والضحايا في قرار الدائرة التمهيدية الثانية برفض الإذن بإجراء تحقيق. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2019، رفضت دائرة الاستئناف طعون الضحايا باعتبارها غير مقبولة. وفي 5 آذار/مارس 2020، أصدرت الدائرة حكمها بشأن الطعن الذي قدمته المدعية العامة، ووجدت أن قرار الدائرة التمهيدية الثانية مشوب بغلط، ووافقت على طلب المدعية العامة الإذن بإجراء تحقيق.

38 - وفي 15 نيسان/أبريل 2020، أبلغت المدعية العامة الدائرة التمهيدية الثانية بأن أفغانستان طلبت إليها، عملا بالمادة 18 من نظام روما الأساسي، التنازل عن التحقيق مع رعاياها أو مع غيرهم في حدود ولايتها القضائية فيما يتعلق بالأفعال الجنائية التي يُزعم أنها ارتكبت في إطار معايير الحالة، وأنها طلبت وقتا إضافيا لتقديم جميع المعلومات والمواد الداعمة اللازمة لطلبها المتصل بالتنازل. وفي وقت لاحق، قدمت السلطات الأفغانية هذه المعلومات التكميلية إلى مكتب المدعية العامة في 12 حزيران/يونيه 2020.

(ب) التحقيقات

39 - بعد الإذن بإجراء التحقيق في 5 آذار/مارس 2020، تعاون مكتب المدعية العامة مع طائفة من أصحاب المصلحة لبناء شبكات التعاون ذات الصلة. وقد شمل هذا العمل التحضيري تحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها، وتقييم المسائل الأمنية واللوجستية، وعند الاقتضاء، حفظ الأدلة.

40 - ويقوم المكتب حاليا بتحليل المعلومات التي قدمتها حكومة أفغانستان دعما لطلب التنازل التي قدمته عملا بالمادة 18 من نظام روما الأساسي، وينظر فيما إذا كان له تأثير على التحقيق الذي يعتزم إجراءه. وبالنظر إلى التقييم الجاري، وبالإضافة إلى القيود العملية الناجمة عن الأزمة الصحية العالمية، لا يتخذ المكتب حاليا خطوات فعلية للتحقيق مع احترام واجباته بمقتضى النظام الأساسي.

12 - الحالة المتعلقة بالسفن المسجلة في جزر القمر واليونان وكمبوديا

الإجراءات القضائية

41 - في 2 أيلول/سبتمبر 2019، أكدت دائرة الاستئناف، التي نظرت في طعن قدمته المدعية العامة، قرار الدائرة الابتدائية الأولى الذي يقضي بأن تطلب إلى المدعية العامة إعادة النظر في قرارها بعدم إجراء تحقيق للمرة الثانية، وأن تفعل ذلك وفقا للقرار الأول للدائرة التمهيدية الذي طُلب فيه إعادة النظر في هذا القرار. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، أخطرت المدعية العامة الدائرة التمهيدية الأولى بأنها، وفقا لقرارها الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الذي أيدته دائرة الاستئناف، راجعت مرة أخرى قرارها بعدم مباشرة تحقيق، وخلصت مرة أخرى إلى أنه لا يوجد أساس معقول للمضي قدما في التحقيق.

42 - وفي 2 آذار/مارس 2020، طلبت جزر القمر من الدائرة التمهيدية الأولى أن توجه المدعية العامة إلى إعادة النظر في قرارها بعدم فتح تحقيق في الحالة مرة أخرى. ولا يزال الأمر معلقا.

13 - الحالة في بنغلاديش/ميانمار

(أ) الإجراءات القضائية

43 - في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أذنت الدائرة التمهيدية الثالثة للمدعية العامة بمباشرة التحقيق في الحالة في بنغلاديش/ميانمار. وبعد أن أيدت الدائرة الاستنتاجات التي سبق أن خلصت إليها الدائرة التمهيدية الأولى بشأن مسألة الاختصاص التي قدمتها المدعية العامة، خلصت إلى أنه يجوز للمحكمة أن تمارس الولاية القضائية الإقليمية عندما يُرتكب عنصر واحد على الأقل من عناصر الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة أو جزء من هذه الجريمة في إقليم دولة طرف في النظام الأساسي. ووفقا للدائرة، هناك أساس معقول للاعتقاد بأن أفراد القوات المسلحة في ميانمار، ربما ارتكبوا، منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر 2016 على الأقل، بالاشتراك مع قوات الأمن الأخرى وبمشاركة بعض المدنيين المحليين، جرائم ضد الإنسانية تتمثل في عمليات الترحيل والاضطهاد التي استهدفت السكان المدنيين الروهينغيا، والتي وقعت جزئيا في أراضي بنغلاديش. وقد أذنت الدائرة ببدء التحقيق فيما يتعلق بأي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، بما في ذلك أي جرائم تُرتكب في المستقبل، شريطة استيفاء الشروط الأساسية المنصوص عليها في القرار.

44 - وفي 20 كانون الثاني/يناير 2020، أمرت الدائرة التمهيدية الثالثة قلم المحكمة بأن ينشئ، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، نظاماً للإعلام وأنشطة التوعية مع المجتمعات المحلية المتضررة، وعلى وجه الخصوص، مع الضحايا الذين يعانون من هذه الحالة.

(ب) التحقيقات

45 - في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020، أوفد مكتب المدعية العامة أول بعثة له إلى بنغلاديش بعد فتح التحقيق. وخلال البعثة، تواصل المكتب مع الوزارات الحكومية ذات الصلة، وكيانات الأمم المتحدة، وشركاء المجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي؛ وقام بتنفيذ أنشطة توعية لتوفير معلومات عن التحقيق للمجتمعات المحلية المتضررة؛ وبالنهوض بالقضايا التشغيلية واللوجستية اللازمة للسماح ببدء أنشطة التحقيق في مخيمات الروهينغيا في بنغلاديش.

46 - ويواصل المكتب بذل الجهود لتوسيع شبكة تعاونه في المنطقة، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون معه في تحقيقاته، بما في ذلك ميانمار.

باء - الدراسات الأولية

47 - أجرى مكتب المدعية العامة دراسات أولية في 12 حالة. وقام المكتب بإغلاق أو إنهاء تحليله فيما يتعلق بأربع دراسات أولية: فقد فتح تحقيقات في الحالات في أفغانستان وبنغلاديش/ميانمار، وظل على رأيه بأن الدراسة الأولية للحالة التي أحالتها حكومة جزر القمر يجب أن تغلق. وفيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، يرجى الرجوع إلى الفقرات من 37 إلى 40؛ وفي بنغلاديش/ميانمار، إلى الفقرات من 43 إلى 46؛ وفي جزر القمر، إلى الفقرتين 41 و 42. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن المكتب استنتاجه بأن هناك أساسا معقولا للمضي في التحقيق في الحالة في دولة فلسطين، مع السعي إلى إصدار حكم بشأن الاختصاص عملا بالمادة 19 (3) من نظام روما الأساسي من أجل تأكيد الإقليم الذي يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها عليه. ونشر المكتب تقريرا عن أنشطة دراساته الأولية في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2019، تضمن مزيدا من التفاصيل عن هذا النشاط الرئيسي للمكتب[2].

48 - وواصل مكتب المدعية العامة تحليل ما ورد إليه من معلومات تزعم ارتكاب جرائم يمكن أن تندرج ضمن اختصاص المحكمة. وفي الفترة من 1 آب/أغسطس 2019 إلى 31 أيار/مايو 2020، سجل المكتب 661 بلاغا قُدم بموجب المادة 15 من نظام روما الأساسي، وُجد أن 491 بلاغا منها تخرج على نحو واضح عن اختصاص المحكمة؛ وأن 24 منها لا علاقة لها بالحالات الراهنة وتتطلب مزيدا من التحليل؛ وأن 91 منها تتعلق بحالات تخضع للتحليل بالفعل؛ وأن 55 منها تتعلق بتحقيقات أو محاكمات قائمة.

1 - كولومبيا

49 - واصل مكتب المدعية العامة تقييمه لسير الإجراءات الوطنية ذات الصلة التي تضطلع بها السلطات الكولومبية في إطار النظام القضائي العادي، وفي إطار قانون العدالة والسلام، وبموجب الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وأجرى المكتب مناقشات، بما في ذلك في سياق بعثة واحدة إلى كولومبيا، مع السلطات الوطنية وممثلي المنظمات الدولية وأعضاء المجتمع المدني، بشأن حالة الإجراءات الوطنية ذات الصلة والتطورات التشريعية وغيرها من التطورات التي يمكن أن يكون لها تأثير على تلك الإجراءات، وكذلك وضع مؤشرات ومعايير لتقييم الجهود الوطنية الرامية إلى المساءلة عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي.

(2) انظر https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=191205-rep-otp-PE.

2 - غينيا

50 - واصل مكتب المدعية العامة متابعة ودراسة العمل الذي تضطلع به سلطات غينيا واللجنة التوجيهية الوطنية لتنظيم المحاكمة المتعلقة بالأحداث التي وقعت في الملعب الوطني في كوناكري في 28 أيلول/سبتمبر 2009. وواصل المكتب، بما في ذلك في سياق بعثة واحدة إلى كوناكري، الاتصال والتنسيق مع السلطات، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطات الضحايا، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، والسلك الدبلوماسي، من أجل زيادة دعم وتشجيع بدء محاكمة عادلة دون تأخير لا مبرر له. وتلقى المكتب أيضا معلومات عن حوادث العنف التي وقعت في الآونة الأخيرة وفي سياق المظاهرات أساسا، واستعرضها، ودعا جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى الامتناع عن العنف.

3 - العراق/المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

51 - عمل مكتب المدعية العامة على وضع الصيغة النهائية لتقييم المقبولية، بما في ذلك عن طريق البقاء على اتصال منتظم والتعاون بصورة بناءة مع سلطات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وتابع المكتب وقيّم التطورات ذات الصلة، بما في ذلك بعض التشريعات المحلية المقترحة التي يمكن أن يكون لها، في حال اعتمادها، تأثير على قدرة سلطات المملكة المتحدة على التحقيق و/أو المقاضاة فيما يتعلق بالجرائم التي يُدّعى أن أفرادا من القوات المسلحة البريطانية قد ارتكبوها في العراق. وقيَّم المكتب أيضا الادعاءات الأخيرة بشأن عدم صدق الإجراءات الوطنية ذات الصلة.

4 - نيجيريا

52 - عمل مكتب المدعية العامة على وضع الصيغة النهائية لتقييماته بشأن الاختصاص الموضوعي ومقبولية القضايا المحتملة التي تم تحديدها، بغية البت في مسألة ما إذا كانت المعايير القانونية لفتح تحقيق قد استوفيت. واتخذ المكتب خطوات للحصول على مزيد من المعلومات عن أي إجراءات وطنية ذات صلة فيما يتعلق بالسلوك الذي يُدعى أن أفرادا من جماعة بوكو حرام وقوات الأمن النيجيرية، على التوالي، قاموا به، ولحث السلطات النيجيرية على أن تثبت بشكل ملموس أنها تضطلع بمسؤوليتها الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ومقاضاة مرتكبيها.

53 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، قامت المدعية العامة بمهمة استغرقت يومين في أبوجا، اجتمعت خلالها مع نائب رئيس نيجيريا، يميي أوسينباجو، لمناقشة دعم الحكومة النيجيرية للدراسة الأولية وتعاونها معها.

5 - دولة فلسطين

54 - في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت المدعية العامة استنتاجها بأنه، استنادا إلى تقييم شامل ومستقل وموضوعي لجميع المعلومات الموثوقة المتاحة، هناك أساس معقول للمضي في التحقيق في الحالة، عملا بالمادة 53 (1) من نظام روما الأساسي. بيد أنه نظرا للمسائل القانونية والوقائعية الفريدة والمتنازع عليها التي ترتبط بهذه الحالة، طلبت المدعية العامة، عملا بالمادة 19 (3) من النظام الأساسي، إصدار حكم قضائي من الدائرة التمهيدية الأولى يطلب تأكيدا بأن الإقليم الذي يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها عليه يشمل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة.

55 - وفي 28 كانون الثاني/يناير 2020، دعت الدائرة التمهيدية الأولى دولة فلسطين وإسرائيل وضحايا الحالة إلى تقديم ملاحظات خطية بشأن طلب المدعية العامة، ودعت الدول والمنظمات والأشخاص الآخرين إلى تقديم طلبات للحصول على إذن برفع ملاحظات بوصفهم أصدقاء للمحكمة. وتلقت الدائرة لاحقا ملاحظات باسم دولة فلسطين، و 11 ملاحظة من مجموعات من الضحايا، و 43 ملاحظة من أصدقاء المحكمة، إضافة إلى رد موحد من المدعية العامة. ولا يزال الأمر معلقا.

6 - الفلبين

56 - قدم مكتب المدعية العامة تحليله للجرائم ضد الإنسانية التي يُدعى أن جهات فاعلة من الدولة الفلبينية و/أو أفرادا آخرين ارتكبوها في سياق ما يسمى بحملة "الحرب على المخدرات"، وتقييمه لمقبولية القضايا المحتملة ذات الصلة التي من المرجح أن تكون محور أي تحقيق في الحالة. وقام المكتب بجمع وتقييم المعلومات من مصادر مفتوحة بشأن أي إجراءات وطنية ذات صلة، واتخذ خطوات للحصول على مزيد من المعلومات ذات الصلة بتقييم التكامل.

7 - أوكرانيا

57 - واصل مكتب المدعية العامة جمع واستعراض وتقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة عن التحقيقات والإجراءات الوطنية ذات الصلة بتقييم مقبولية القضايا المحتملة التي يرجح أن تكون محور أي تحقيق في الحالة، فيما يتعلق بكل من شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، بغية وضع الصيغة النهائية لتقييم المقبولية خلال عام 2020. وواصل المكتب العمل مع السلطات الأوكرانية والمجتمع المدني وغيرهما من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وجمع معلومات إضافية منها، بما في ذلك خلال بعثته التاسعة إلى أوكرانيا في الفترة من 17 إلى 21 شباط/فبراير 2020. وواصل المكتب أيضا استعراض أي معلومات جديدة بشأن الجرائم المدعى ارتكابها ذات الصلة باختصاص المحكمة الموضوعي، والنظر فيها.

8 - فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (أولا)

58 - أحرز مكتب المدعية العامة مزيدا من التقدم في تقييمه للاختصاص الموضوعي، حيث عمل مع مجموعة من أصحاب المصلحة على جمع المعلومات الإضافية ذات الصلة، وتقييم وتحليل المعلومات المتاحة بغية التوصل إلى استنتاج بشأن ما إذا كان هناك أساس معقول للاعتقاد بأن الجرائم المدعى ارتكابها ضد المعارضين الفعليين أو المفترضين لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في سياق الاحتجاجات المناهضة للحكومة وما اتصل بها من اضطرابات سياسية تعود إلى نيسان/أبريل 2017 على الأقل ترقى إلى درجة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي.

9 - فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (ثانيا)

59 - في 13 شباط/فبراير 2020، تلقت المدعية العامة إحالة من حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بموجب المادة 14 من نظام روما الأساسي، تطلب فيها أن تفتح المدعية العامة تحقيقا في الجرائم ضد الإنسانية التي يُدعى أنها ارتكبت في إقليم جمهورية فنزويلا البوليفارية. وتذكر الحكومة في إحالتها أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت "نتيجة لتطبيق تدابير قسرية غير قانونية اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة

الأمريكية من جانب واحد ضـــد فنزويلا، منذ عام 2014 على أقل تقدير"[3]. وهذه هي الإحالة الثانية التي يتلقاها مكتب المدعية العامة فيما يتعلق بالحالة في ذلك البلد. وفي حين يبدو أن الإحالتين تتداخلان جغرافيا وزمنيا، فإن المكتب يتعامل معهما بصـورة منفصـلة بينما ينظر في السـلوك المزعوم. ويمكن أن يتغير هذا النهج في مرحلة لاحقة إذا تقرر أن نطاق الحالتين مرتبط بما فيه الكفاية.

ثالثا - التعاون الدولي

ألف - التعاون مع الأمم المتحدة

1 - التعاون العام مع مقر الأمم المتحدة والكيانات الموجودة في الميدان

60 - وفقا لما نص عليه اتفاق العلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، المبرم في عام 2004، تستند العلاقات بين الأمم المتحدة والمحكمة إلى احترام كل منهما لمركز الآخر وولايته، وتستهدف تعزيز نهوض المنظمتين بمسؤوليات كل منهما بطريقة تعود عليهما بنفع متبادل. وينشئ الاتفاق إطارا لأشكال كثيرة من التعاون، تشمل تبادل المعلومات، وتوفير الخدمات والتسهيلات، والمساعدة القضائية، ومثول موظفي الأمم المتحدة أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهم، والدعم الميداني. ويتم التفاوض بشأن أشكال محددة من التعاون، وتُقَدَّم هذه الأشكال من خلال اتفاقات تكميلية.

61 - وظلت المحكمة تتلقى دعما وتعاونا حاسمين من القيادة العليا للأمم المتحدة. وتعرب المحكمة عن امتنانها بوجه خاص لالتزام الأمين العام المستمر، وتقدر الدور الحاسم الذي يؤديه وكيل الأمين العام للشؤون القانونية بوصفه صلة الوصل بين المحكمة والأمم المتحدة، وخاصة فيما يتعلق بإحالة وتنسيق طلبات التعاون القضائي. وواصلت المحكمة توفير التمويل إلى الأمم المتحدة للاحتفاظ بوظيفة بالرتبة ف-3 في مكتب الشؤون القانونية للتعامل مع طلبات المساعدة والتعاون المقدمة من المحكمة بأكثر الطرق الممكنة كفاءة، مع ضمان الاحترام الكامل للولايات المستقلة للمحكمة والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت المحكمة على طلب آخر من الأمم المتحدة لسداد تكاليف التوظيف المرتبطة بوظيفة بالرتبة ف-2 من أجل دعم الزيادة الكبيرة في عبء العمل التي طال أمدها نتيجة لطلبات المحكمة، والمرتبطة بالعدد المتزايد من الدراسات الأولية والتحقيقات والقضايا خلال السنوات الأخيرة.

62 - ويمثل المحكمة في الأمم المتحدة مكتب اتصال في نيويورك يواصل تعزيز التعاون بين المنظمتين، ويمثل المحكمة في شتى الاجتماعات، ويتابع التطورات ذات الصلة بالمحكمة، ويساعد في تنظيم المناسبات وزيارات كبار مسؤولي المحكمة ذات الصلة.

63 - وعلى غرار السنوات السابقة، تلقت المحكمة دعما تنفيذيا هاما وقيما جدا من مختلف كيانات الأمم المتحدة وإداراتها ومكاتبها، ومن مستشارين وممثلين خاصين للأمين العام.

64 - وواصلت المحكمة الاستفادة من التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان، وفقا لولاياتها وبالاتفاق مع الدول المضيفة. وتقدر المحكمة عاليا هذا التعاون، الذي يتسم بأنه ضروري لعملياتها.

(3) انظر www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=200217-otp-statement-venezuela.

وقد اضطلعت مكاتب المحكمة الموجودة في أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، وكوت ديفوار، ومالي بدور مهم عن طريق التواصل مع كيانات الأمم المتحدة في هذا الصدد.

65 - وظل قلم المحكمة يتلقى، مع التقدير، دعما من الأمم المتحدة لمحامي الدفاع والضحايا. وتتسم هذه المساعدة المستمرة، وتضمين الأحكام ذات الصلة في الاتفاقات المبرمة بين المحكمة والأمم المتحدة، بأهمية خاصة في ضوء مبدأ تكافؤ وسائل الدفاع. وعندما لا ينطبق إطار قانوني على الحالة المحددة للمحامين، الذين ليسوا من موظفي المحكمة، يسعى قلم المحكمة والأمم المتحدة إلى إيجاد حلول مخصصة تنعكس في تبادل المذكرات.

66 - وواصلت المحكمة التعاون مع المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد، من خلال المشاركة في اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن إدارة المرافق، والسفر، والأمن. وفي سياق المشاركة في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، اعتمدت المحكمة على بعثات الأمم المتحدة في توفير خدمات تشمل النقل، والاتصالات السمعية البصرية، والمساعدة الطبية، والإحاطات الأمنية، والتدريب الأمني، وتبادل المعلومات، والموارد المتعلقة بإدارة المخاطر، على أساس استرداد التكاليف.

67 - وأصبحت المحكمة، في عام 2019، إحدى الجهات الموقعة على الاتفاق المشترك بين المنظمات لنقل الموظفين أو انتدابهم أو إعارتهم فيما بين المنظمات التي تطبق نظام الأمم المتحدة الموحد للمرتبات والبدلات. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أعير أو انتدب 11 موظفا من المحكمة إلى محاكم أو منظمات دولية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نُقل خمسة موظفين إلى المحكمة من محاكم أو منظمات دولية أخرى، كما نُقل اثنان من موظفي المحكمة إلى محاكم أو منظمات دولية أخرى. ولم تتم إعارة أو انتداب أي موظف إلى المحكمة بموجب الاتفاق.

2 - إدماج المحكمة الجنائية الدولية في منظومة الأمم المتحدة

68 - تقدر المحكمة تقديرا بالغا عبارات الامتنان التي تتضمنها القرارات والإعلانات والوثائق الأخرى التي تعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة ولجانها وهيئاتها. وتثمن المحكمة أيضا الفرص التي تتاح لكبار مسؤوليها للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل الاجتماعات المتصلة بسيادة القانون، والقانون الجنائي والإنساني الدولي، والعدالة الانتقالية، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والأطفال والنزاع المسلح، وبناء السلام، والتنمية المستدامة، والمسؤولية عن توفير الحماية.

69 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، شارك الرئيس والمدعية العامة في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وعقد كل منهما اجتماعات ثنائية مع رؤساء الدول وغيرهم من ممثلي الدول والأمم المتحدة الرفيعي المستوى، لتعزيز الدعم السياسي والدبلوماسي المقدم لعمليات المحكمة وزيادة تعميم ولايتها. وخلال الأسبوع الرفيع المستوى، ألقى الرئيس والمدعية العامة أيضا كلمة أمام اجتماع الشبكة الوزارية غير الرسمية للمحكمة.

70 - وبالنظر إلى المسؤولية الرئيسية للولايات القضائية الوطنية عن التحقيق في الجرائم التي ينص عليها نظام روما الأساسي والمقاضاة عليها، تشجع المحكمة على إدراج العناصر المتصلة ببناء القدرات في برامج الإصلاحات القانونية والقضائية التي تدعمها الأمم المتحدة في سياق المساعدة المقدمة من أجل سيادة القانون. وقد يشمل هذا تضمين التشريعات الوطنية الجرائم والمبادئ المنصوص عليها في نظام روما

الأساسي، ووضع عمليات وطنية للتعاون مع المحكمة أو تعزيزها، وتدريب المهنيين القانونيين على إجراءات التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية، وخاصة في سياق ولايات تقديم الدعم في مجالي العدالة والمؤسسات الإصلاحية في أوضاع ما بعد النزاع. وتُشجَع الأمم المتحدة على النظر، عند الاقتضاء، في الاستفادة من خبرة المحكمة فيما يخص هذه الأنشطة.

71 - وفي 17 تموز/يوليه 2020، وهو يوم العدالة الجنائية الدولية، أطلقت المحكمة جزءا جديدا من حملتها الإلكترونية المعنونة "الإنسانية ضد الجرائم" والمعنية بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة تحت موضوع "القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والنزاعات"، وذلك استكمالا لمواضيع حملة UN75، وتجسيدا لحقيقة أن الناس في جميع أنحاء العالم لا يتعاملون مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فحسب، بل أيضا مع جائحة كوفيد-19. ويتضمن محتوى الجزء الجديد من الحملة سلسلة قصصية بعنوان "الحياة بعد النزاع"، تركز على قدرة الناجين على الصمود، ورسائل عن السلام والعدالة على منصات التواصل الاجتماعي للمحكمة والأمم المتحدة.

3 - التعاون مع مجلس الأمن

72 - تضطلع المحكمة ومجلس الأمن بأدوار مختلفة، ولكنها تكمل بعضها بعضا، في التصدي لأخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي والتي يمكن أن تزعزع السلام والأمن الدوليين. وسلطة مجلس الأمن في إحالة حالة ما إلى المحكمة يمكن أن تعزز المساءلة في الحالات التي تكون جرائم خطيرة قد ارتكبت فيها ولكن ليس للمحكمة اختصاص إزاءها. وعندما يقوم المجلس بهذه الإحالة، تكون المتابعة الحثيثة ضرورية لكفالة التعاون مع المحكمة، وخاصة فيما يتعلق بإلقاء القبض على الأفراد الذين أصدرت المحكمة بشأنهم أوامر بإلقاء القبض، وبتسليمهم. وفي أعقاب إحالة حالتي دارفور وليبيا، أبلغت المحكمة المجلس بـ 16 استنتاجا تتعلق بعدم التعاون من جانب الدول؛ غير أن المجلس لم يرد على هذه الرسائل بأي صورة موضوعية.

73 - وتشكّل الإحاطة التي تقدمها المدعية العامة مرتين في السنة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور وليبيا فرصةً لإبقاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة على علم بالتقدم المحرز والتحديات القائمة، وخاصة عدم تنفيذ الأوامر المعلقة بإلقاء القبض. ورحبت المحكمة بالبيان المشترك الصادر في 10 حزيران/يونيه 2020 عن الدول العشر الأطراف في المحكمة والمشاركة في عضوية المجلس، الذي أكدت فيه من جديد دعمها الثابت للمحكمة بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة.

74 - وتعتقد المحكمة أن إجراء حوار منظم بين المحكمة ومجلس الأمن بشأن المسائل التي تحظى باهتمامهما المشترك، المواضيعية منها والمرتبطة بحالات بعينها سواء بسواء، يمكن أن يحسن تنفيذ قرارات الإحالة التي يتخذها المجلس وأن يعزز مكافحة الإفلات من العقاب.

باء - التعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والمساعدة المقدمة من هذه الأطراف

75 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحال قلم المحكمة إلى الدول 393 طلبا للحصول على تأشيرات دخول. وأحال قلم المحكمة أيضا 178 طلبا أوليا إلى دول أطراف ودول أخرى ومنظمات دولية وإقليمية التماسا لتعاونها، وكذلك لمتابعة الطلبات التي لم يبت فيها بعد. ولا يتضمن هذا الرقم الطلبات الثانوية التي أرسلها قلم المحكمة كمتابعة للطلبات الأولية.

76 - وأحال مكتب المدعية العامة 484 طلبا للمساعدة إلى ما يفوق 95 شريكا مختلفا، بما في ذلك الدول الأطراف، والدول غير الأطراف، والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الكيانات العامة والخاصة، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الطلبات المعلقة. وفي حين أن عدد الجهات المختلفة المتلقية للطلبات أعلى مما كان عليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، فقد انخفض العدد الإجمالي للطلبات بنسبة 16,6 في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى آثار جائحة كوفيد-19 التي أعاقت قدرة المكتب على إيفاد بعثات تحقيق أو القيام بأعمال ميدانية أخرى. وتلقى المكتب أيضا 30 طلبا واردا للتعاون بموجب المادة 93 (10) من نظام روما الأساسي.

77 - وواصلت الدول تقديم مساعدة قيمة للغاية فيما يتعلق بالتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات إلقاء القبض، وتحديد الأصول وتجميدها، وتوفير الوثائق، وتيسير بعثات المحكمة إلى إقليمها. وبالإضافة إلى إصدار قلم المحكمة الطلبات الخاصة به والطلبات المحالة بالنيابة عن دوائر المحكمة، طلب القلم إلى الدول تقديم المساعدة إلى أفرقة الدفاع في أنشطة التحقيق التي تقوم بها، بما في ذلك منحها إمكانية الوصول إلى الوثائق أو الشهود المحتملين. ويسّر قلم المحكمة أيضا زيارات أسر المحتجزين إلى مركز الاحتجاز التابع للمحكمة عن طريق التنسيق مع السلطات المختصة لضمان حصول أعضاء الأسر على تأشيرات الدخول. وطُلب إلى الدول أيضا تقديم المساعدة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالتعويضات، بما في ذلك عن طريق تحديد أمكنة وجود الضحايا ودعم أنشطة الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا. وكل أشكال المساعدة هذه هي محل تقدير، لأنها تسهم في كفاءة ونزاهة إجراءات المحكمة.

78 - ويظل إلقاء القبض على الأفراد الخاضعين لأوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة وتسليمهم يشكلان صعوبة بالغة، كما يتضح من قائمة أوامر إلقاء القبض غير المنفذة المذكورة في موجز هذا التقرير.

79 - وواصلت المحكمة تشجيع الدول على إبرام اتفاقات تعاون معها فيما يتعلق بتغيير مكان الشهود، وتنفيذ الأحكام القضائية، والإفراج المؤقت والنهائي عن المشتبه فيهم أو المتهمين. وللأسف، لم تُبرم أي اتفاقات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

80 - وواصل قلم المحكمة ومكتب المدعية العامة الجهود الرامية إلى المضي في تحسين التعاون مع الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بإنفاذ القانون دعما لاحتياجات المحكمة، ومساعدة إجراءات المقاضاة الوطنية، عند الاقتضاء، وفقا لمبدأ التكامل. واستمر قلم المحكمة والمكتب أيضا في العمل معا في ارتباط وثيق من أجل إقامة شبكة من الشركاء لتحسين تبادل المعلومات والتعاون في مجال تحديد الأصول وتجميدها ومصادرتها.

81 - وبدعم مالي من المفوضية الأوروبية، نظمت المحكمة حلقة دراسية إقليمية بشأن التعاون فيما يتعلق بإدارة أمن الشهود في بريتوريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما أتاح منتدى لإشراك جهات الاتصال الوطنية وتطوير شبكات التعاون. والمحكمة ممتنة للسلطات المضيفة، والمنظمات الشريكة، والخبراء المشاركين لدعمهم النفيس وإسهاماتهم القيمة. وقد تعين تأجيل عدة مناسبات مقررة تهدف إلى تعزيز التعاون نظرا للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

82 - وواصلت المحكمة تطوير تفاعلها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية بوصفها جهات شريكة أساسية في تعزيز الطابع العالمي لنظام روما الأساسي، وزيادة الوعي بعمل المحكمة، واعتماد تشريعات تنفيذية وطنية، وتحسين التعاون، والتشجيع على تحقيق تمثيل جغرافي أوسع بين الموظفين. وألقت الأمينة

العامة للكومنولث كلمة رئيسية في حفل افتتاح السنة القضائية للمحكمة في 23 كانون الثاني/يناير 2020، احتفاء بالعلاقات التعاونية القائمة منذ أمد طويل بين المنظمتين.

83 - وفي اليوم نفسه، عقدت المحكمة حلقتها الدراسية القضائية السنوية الثالثة، التي جمعت بين قضاة من الولايات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية والمحكمة لتبادل الآراء بشأن مسائل مواضيعية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن الحدود الزمنية لإصدار القرارات القضائية الرئيسية التي اعتمدها قضاة المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر 2019 لتعزيز كفاءة الإجراءات.

84 - وتقدر المحكمة تقديرا عاليا الأنشطة التي يضطلع بها الشركاء من المجتمع المدني للتوعية بالمحكمة، وتعزيز الطابع العالمي لنظام روما الأساسي، والتشجيع على التنفيذ الكامل للنظام الأساسي، وقد استمرت في المشاركة في تلك الأنشطة. وفي الفترة من 12 إلى 14 أيار/مايو 2020، عقدت المحكمة، عن طريق التداول بالفيديو، اجتماع المائدة المستديرة السنوي الرابع والعشرين الذي تنظمه مع المنظمات غير الحكومية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

85 - ومن التطورات التي تثير قلقا بالغا خلال الفترة المشمولة بالتقرير إصدار رئيس الولايات المتحدة في 11 حزيران/يونيه 2020 الأمر التنفيذي 13928، المعنون "تجميد ممتلكات بعض الأشخاص المرتبطين بالمحكمة الجنائية الدولية"، الذي يمثل تصعيدا للتهديدات والإجراءات القسرية، بما في ذلك التدابير المالية المحتملة، ضد المحكمة وموظفيها. وكما ورد في بيان المحكمة في نفس التاريخ، فإن هذه التدابير غير المسبوقة المتخذة ضد المحكمة بهدف معلن هو التأثير على تصرفات موظفيها في سياق التحقيقات والإجراءات القضائية، تشكل محاولة غير مقبولة للتدخل في سيادة القانون وأنشطة المحكمة. وتقف المحكمة بحزم إلى جانب موظفيها، ولا تزال ثابتة في التزامها بالاضطلاع، باستقلالية وحياد، بالولاية التي أناطها بها نظام روما الأساسي والدول الأطراف فيه. وتقدر المحكمة تقديرا عاليا التعبيرات العديدة، في أعقاب إصدار الأمر التنفيذي، عن الدعم القوي من جانب جمعية الدول الأطراف، وفرادى الدول الأطراف، والدول الأطراف مجتمعة في المجموعات الإقليمية، والمنظمات الدولية والإقليمية، والرابطات المهنية، والمجتمع المدني. ولا تزال المحكمة تعتمد على الدعم الثابت من أصحاب المصلحة فيها، وتشير إلى أن تقويض عمل المحكمة يقوض مصالح ضحايا الجرائم الفظيعة، وأن المحكمة تمثل بالنسبة للعديد من هؤلاء الضحايا الأمل الأخير في تحقيق العدالة.

رابعا - التطورات المؤسسية

ألف - المسائل المتعلقة بالمعاهدة

86 - انضمت كيريباس إلى نظام روما الأساسي في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مما رفع عدد الدول الأطراف إلى 123 دولة. وصدقت دولة طرف واحدة على التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان، وصدقت دولة طرف واحدة على تعديل المادة 124 من النظام الأساسي، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للدول الأطراف التي صدقت على هذه التعديلات 39 دولة و 14 دولة، على التوالي. وصدقت أربع دول أطراف على التعديلات التي أدخلت على المادة 8 من النظام الأساسي فيما يتعلق بالأسلحة التي تستخدم العوامل الجرثومية أو العوامل البيولوجية الأخرى، أو السموم؛ والأسلحة التي يكون أثرها الأولي الإصابة بالشظايا

التي لا يمكن كشفها في جسم الإنسان بواسطة الأشعة السينية؛ وأسلحة الليزر المسببة للعمى، مما يرفع عدد الدول الأطراف التي صدقت على هذه التعديلات إلى ست دول.

87 - وانضمت دولة واحدة إلى الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وأصبحت الطرف الثامن والسبعين فيها.

باء - الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا

88 - على الرغم من الأثر الملموس لجائحة كوفيد-19 على العمليات الميدانية، واصل الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا تقديم الدعم والإغاثة لآلاف الضحايا الناجين في إطار ولايته. ويقوم الصندوق، بالتعاون مع المنظمات الشريكة له، بالتنسيق والتشاور عن كثب داخل المحكمة، ومع السلطات الحكومية الوطنية والمحلية، ومع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

89 - وقد ازداد عبء العمل القانوني والتشغيلي للصندوق الاستئماني لصالح الضحايا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من التحديات المتنوعة، أُوفدت عدة بعثات ميدانية لتعزيز تنفيذ أوامر التعويضات الصادرة في قضايا *لوبانغا وكاتانغا والمهدي*، التي تنطوي على جرائم مختلفة أضرت بالضحايا وأسرهم والمجتمعات المحلية المتضررة بطرق متنوعة. وفيما يتعلق بأهلية الضحايا في قضيتي *لوبانغا والمهدي*، فقد وُضعت آلية للتحقق الإداري، واستمرت عملية تحديد المستفيدين. وأُنجزت عمليات التحصيل للتعويضات الجماعية في هاتين القضيتين في الربع الثاني من عام 2020. واستمر تنفيذ التعويضات الجماعية فيما يتعلق بقضية *كاتانغا*. وشارك الصندوق أيضا في الإجراءات المتعلقة بالتعويضات في قضية *نتاغاندا*.

90 - ومن خلال برنامج ولاية المساعدة، يوفر الصندوق الاستئماني أنشطة لكسب العيش، ويقدم الدعم الطبي لضحايا العنف الجنسي ولمن تعرضوا للتشويه أو بتر الأطراف أو الحروق، ويقدم خدمات إعادة التأهيل النفسي لمعالجة الصدمات النفسية. وعقب حالات التأخير التي سببها كوفيد-19، اضطلع الصندوق الاستئماني، مع شركائه من المنظمات، بأنشطة على الإنترنت في أوغندا خلال عام 2020. وتم الانتهاء من عملية اختيار المنظمات الشريكة لبرامج المساعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن المقرر أن تبدأ البرامج في هذه البلدان في نهاية عام 2020. كما أنجز الصندوق تقييمات الاحتياجات لبرامج المساعدة المحتملة في جورجيا وكينيا ومالي.

91 - وقد هزّت وفاة رئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا، فيليبي ميشليني، فجأة في نيسان/أبريل 2020، أسرته وأحباءه، وترددت أصداؤها بعمق في بلده أوروغواي وفي أوساط مجتمع نظام روما الأساسي، وأثرت إلى حد كبير في أعضاء المجلس وكذلك موظفي الصندوق وشركائه. وفي 29 نيسان/أبريل 2020، انتخب المجلس ماما كواتي دومبيا خلفا للسيد ميشليني في منصب الرئيس. وانتخبت جمعية الدول الأطراف مينو تافاريس ميرابال لملء الشاغر في المجلس الذي تركه السيد ميشليني.

92 - ويهيب الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا بالدول والكيانات أن تقدم تبرعات لصالح الضحايا وأسرهم.

جيم - تأثير مرض فيروس كورونا على العمليات

93 - اضطلعت المحكمة باستجابة متعددة المستويات للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19 على عملياتها. ومن أجل حماية صحة وسلامة الموظفين، أغلقت المحكمة مؤقتا مبنى مقرها في لاهاي في آذار/

مارس 2020، بناء على مشورة السلطات الهولندية، وتمشيا مع التدابير التي اتخذتها المنظمات الدولية الأخرى. ونفذت المحكمة أيضا تدابير مماثلة في مكاتبها القطرية وفي مكتب الاتصال التابع لها في الأمم المتحدة في نيويورك.

94 - ونفذت المحكمة بنجاح في إطار فترة زمنية قصيرة ترتيبات عمل جديدة عن بعد لضمان استمرارية العمليات. واستفادت المحكمة في هذا السياق من التفاعل الوثيق مع مؤسسات نظام الأمم المتحدة الموحد، وأسهمت في تبادل أفضل الممارسات للتخفيف من أثر كوفيد-19 على الموظفين والعمليات. وسعت المحكمة بنشاط إلى إيجاد سبل لمعالجة الأثر السلبي للقيود المفروضة على السفر المتعلق بالعمليات الميدانية بسبب كوفيد-19 عن طريق إيجاد بدائل للسفر، وكذلك عن طريق العمل مع المنظمات الدولية الأخرى لضمان إمكانية الاضطلاع بالسفر الضروري على الرغم من القيود المفروضة.

95 - وبدأت المحكمة في إعادة فتح مبنى مقرها تدريجيا في حزيران/يونيه 2020. وفيما يتعلق بإعادة فتح المكاتب خارج هولندا، تابعت المحكمة عن كثب مشورة سلطات الدولة المضيفة المختصة والأمم المتحدة.

خامسا - الخلاصة

96 - على الرغم من التحديات التي نجمت عن القيود المفروضة على السفر والاجتماعات المادية بسبب كوفيد-19، أحرزت المحكمة تقدما هاما خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إجراءاتها التمهيدية والابتدائية والاستئنافية وفي مجال التعويضات، وكذلك في التحقيقات والدراسات الأولية التي أجراها مكتب المدعية العامة. ومن بين التطورات البارزة، الحكم على متهم واحد، والانتهاء من تقديم الأدلة في إحدى المحاكمات، وبدء محاكمة أخرى، واعتماد التهم الموجهة إلى اثنين من المتهمين، ونقل أحد المشتبه فيهم إلى المحكمة، والإذن بإجراء تحقيقين جديدين.

97 - وبصفتها محكمة دائمة يلجأ إليها كملاذ أخير، تؤدي المحكمة دورا أساسيا في نظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية بهدف إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تهم المجتمع الدولي والإسهام في منعها. ولتحقيق النجاح في هذه التطلعات، تحتاج المحكمة إلى دعم قوي ومتسق من المجتمع الدولي للاضطلاع بولايتها وصون استقلالها. ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر في ضوء التهديدات والهجمات المتزايدة ضد المحكمة.

98 - وتقر المحكمة مع الامتنان بالعديد من أشكال المساعدة الهامة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي تقدر كذلك تعاون الدول المتمثل في أنشطتها الجارية في مجال التحقيق والادعاء العام والمقاضاة، وتقدر كذلك بيانات الدعم الثابت العديدة المعرب عنه في منتديات رفيعة المستوى مثل الجمعية العامة.